دور السياسة الخارجية العراقية في تفعيل الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د. عمار حميد ياسين أ.م.د. عبير سهام مهدي
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد
ammar.hameed33@gmail.com abeer.seham77@gmail.com

المخلص

يهدف البحث إلى توضيح أهمية دور السياسة الخارجية العراقية في تعزيز الأداء الدبلوماسي لاسيما بعد التغيير السياسي لمرحلة ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وصياغة رؤية وإدراك جديد لدور دبلوماسي يتمايز عن الأدوار الدبلوماسية السابقة، من خلال صياغة منطلقات لسياسة خارجية عراقية تتعامل بجدية مع التوجهات الدولية والإقليمية، أي سياسة خارجية تستند إلى تفعيل المرتكزات التعاونية وليس التصارعية في أطار السياسة الدولية، مما يؤكد بالمحصلة النهائية مدى فاعلية وكفاءة الدور الدبلوماسي الجديد بعده احد المخرجات الأساسية أو أدوات السياسة الخارجية العراقية الجديدة للتعامل مع معطيات البيئتين الداخلية والخارجية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣.

ومن هنا أنطلقت فرضية البحث من فكرة مفادها:أن مرتكزات السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، قد عكست توجهات ايجابية قادت إلى صياغة مجموعة من الرؤى والتصورات الإستراتيجية الجديدة التي أفضت إلى اعتماد وتوظيف الوسائل والقنوات الدبلوماسية كوسائل فعالة وبطريقة متكاملة ومتوازنة من أجل تعزيز مستويات الأداء الفعلي وتحقيق جميع الأهداف المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية في ضوء صياغة معادلة مفادها: تدعيم وترصين أداء مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية عن طريق القنوات الدبلوماسية، فضلاً عن دورها في تشكيل منطلقات أساسية لعلاقات دولية وإقليمية متوازنة ومتكافئة مع دول العالم الأخرى في المستقبل.

توصل البحث من خلال تحليل المفردات السابقة الى طرح وتقديم تصورات مستقبلية لاتجاهات السياسة الخارجية العراقية ودورها في تفعيل آليات الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، وذلك عن طريق الاستناد إلى المبادئ الأساسية التي سوف تسهم في تعزيز دور السياسة الخارجية في تفعيل مستويات الأداء الدبلوماسي العراقي للمرحلة القادمة.

The role of Iraqi foreign policy in activating the diplomatic performance for the post- period 2003

prof.Ass.Ammar Hameed yassin prof.Ass. Abeer seham mahdi
College of Political Science / University of Baghdad

Abstract:
The research aims to clarify the importance of the Iraqi foreign policy role in enhancing diplomatic performance, especially after the post-9 April 2003 political change, and to formulate a new vision and perception of a diplomatic role that is distinct from previous diplomatic roles, by formulating starting points for an Iraqi foreign policy that deals seriously with international and regional trends, Any foreign policy that is based on activating cooperative and not conflictual foundations in the framework of international politics, which confirms in the final analysis the extent of the effectiveness and efficiency of the new diplomatic role after it, one of the basic outputs or tools of the new Iraqi foreign policy to deal with the internal and external environment data for the post- period 2003.
Hence, the hypothesis of the research started from the idea that: the foundations of the Iraqi foreign policy for the post-2003 period reflected positive trends that led to the formulation of a set of new strategic visions and perceptions that led to the adoption and employment of diplomatic means and channels as effective means and in an integrated and balanced way in order to enhance levels Actual performance and achievement of all future goals of Iraqi foreign policy in light of formulating an equation that means: strengthening and consolidating the performance of Iraqi foreign policy-making institutions through diplomatic channels, as well as their role in forming basic platforms for balanced and equal international and regional relations with other countries of the world in the future.
The research, through analyzing the previous vocabulary, reached a presentation and presentation of future perceptions of Iraqi foreign policy trends and their role in activating the mechanisms of diplomatic performance for the post-2003 period, by relying on the basic principles that will contribute to strengthening the foreign policy role in activating levels of Iraqi diplomatic performance for the coming stage.

المقدمة

تشير الأدبيات السياسية إلى إن السياسة الخارجية أتسمت بأهمية خاصة فهي المحور الرئيس للأمن القومي لأي دولة ومنها الأمن القومي العراقي، والأداة التي تتحرك من خلالها أي دولة لضمان ديمومة واستمرارية ضمان حماية مصالحها والدفاع عنها في حالة تعرضها للإخطار أو المؤثرات سواء أكانت خارجية أم داخلية، ونظر لدورها الفاعل أصبحت محط

اهتمام صانع القرار في أي دولة بعدها الأداة الفاعلة للتعبير عن الخطاب أو السلوك السياسي الخارجي، ثم أنها باتت المحرك الأساسي لتفاعل أنماط السياسة الخارجية على النحو الذي يحقق ما تهدف إليه الدولة للحصول على حزمة من المكاسب الايجابية التي تصب في خانة خدمة أهداف الإستراتيجية العليا للدولة في المستقبل المنظور، فالسياسة الخارجية لأية دولة ما هي ألا محصلة لتفاعل مجموعة من المتغيرات وعوامل القوة والقدرة الداخلية متزامنة مع أرادة سياسية من نوع واتجاه ما، وأخرى خارجية تدعو إلى التعاون أحيانا وتفرض تحديات ومخاطر وأشكال وطبيعة مختلفة، ويفترض أن تعمل أيه دولة على استثمار وتوظيف هذه المتغيرات وإدارتها من خلال جهاز حكومي كفوء وذو قدرات عالية لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية سواء من منطلق التأثير في البيئة الخارجية أو نتيجة لكونها عرضة لتأثيرات أو التأثير بتفاعلاتها، ونظرا لتشابك المصالح الدولية في المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة أصبحت الدول تتكيف مع هذا التشابك الذي يقتضي وجود إطار من القواعد التي تنظم سلوكيات الدول بشأن التعاون في المجالات كافة، وهذا يندرج ضمن إطار تعزيز مستويات الأداء الدبلوماسي على صعيد السياسة الخارجية للدولة.

ولعل من نافلة القول إن ما تقدم يتأثر بمدى إمكانية الدولة على توظيف مفردات قدرتها على نحو هادف ومؤثر ضمن إطار البيئة الخارجية، إذ تنطوي الحركة الرامية إلى التأثير الايجابي في هذه البيئة على جانبين أساسيين:

الأول: الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والأخر التخطيط العقلاني الذي يتمحور حول الكيفية التي تترجم بها هذه الأهداف إلى واقع ملموس، وهنا تبرز لنا العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، فإحداهما يكمل الأخر، فلا سياسة خارجية فاعلة دونما تخطيط لدبلوماسية فاعلة، ومن هنا أصبح دراسة دور السياسة الخارجية من ناحية أعدادها والتخطيط لها وصنع واتخاذ القرار فيها على درجة عالية من الأهمية والضرورة الإستراتيجية لكل دولة، والشواهد التاريخية تؤشر لنا إن فشل أو إخفاق العديد من السياسات الخارجية إنما نجم من إن الدول تعاملت مع متغيرات بيئتها الإقليمية والدولية تعاملاً تميز بالافتقار إلى عناصر القدرة الإستراتيجية، والوسائل، والأهداف ذات السمة التوازنية، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى عدم أدراك القدرات الإستراتيجية ومدخلات صناعة القوة الإقليمية أو الدولية، وبعبارة أخرى فشلت لأنها تفاعلت مع الحدث دولياً تفاعلاً عشوائياً بصيغة رد الفعل وليس الفعل الأمر الذي أنتج لنا أنساق سياسات خارجية أحادية الجانب وغير قادرة على أحداث الفعل ألتأثيري لسلوكيات التعامل الخارجي بشكل فاعل ومؤثر مع الوحدات الدولية الأخرى.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح أهمية دور السياسة الخارجية العراقية في تعزيز الأداء الدبلوماسي لاسيما بعد التغيير السياسي لمرحلة ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وصياغة رؤية وإدراك جديد لدور دبلوماسي يتمايز عن الأدوار الدبلوماسية السابقة، من خلال صياغة

منطلقات لسياسة خارجية عراقية تتعامل بجدية مع التوجهات الدولية والإقليمية، أي سياسة خارجية تستند إلى تفعيل المرتكزات التعاونية وليس التصارعية في أطار السياسة الدولية، مما يؤكد بالمحصلة النهائية مدى فاعلية وكفاءة الدور الدبلوماسي الجديد بعده احد المخرجات الأساسية أو أدوات السياسة الخارجية العراقية الجديدة للتعامل مع معطيات البيئتين الداخلية والخارجية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣.

ومن هنا تنطلق فرضية الدراسة والتي مفادها:أن مرتكزات السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، قد عكست توجهات ايجابية قادت إلى صياغة مجموعة من الرؤى والتصورات الإستراتيجية الجديدة التي أفضت إلى اعتماد وتوظيف الوسائل والقنوات الدبلوماسية كوسائل فعالة وبطريقة متكاملة ومتوازنة من أجل تعزيز مستويات الأداء الفعلي وتحقيق جميع الأهداف المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية في ضوء صياغة معادلة مفادها: تدعيم وترصين أداء مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية عن طريق القنوات الدبلوماسية، فضلاً عن دورها في تشكيل منطلقات أساسية لعلاقات دولية وإقليمية متوازنة ومتكافئة مع دول العالم الأخرى في المستقبل.

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التسأولات الآتية:

١- ماهية السياسة الخارجية، وما هي أهدافها لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣؟
٢- وما هي المرتكزات الجديدة للتخطيط والتفاوض وصنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣؟
٣- وما هي التصورات المستقبلية لطبيعة أداء السياسة الخارجية العراقية ودورها في تفعيل مسارات العمل الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣؟

وعلى ضوء التساؤلات التي تم طرحها، فقد تم توزيع البحث بين ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول/ تحديد ماهية السياسة الخارجية وأهدافها، في حين خصص المبحث الثاني/ المرتكزات الجديدة للتخطيط والتفاوض وصنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣، وانتظم المبحث الثالث والأخير تحت تصورات مستقبلية لأداء السياسة الخارجية العراقية ودروها في تفعيل مسارات العمل الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، وأخيرا جاءت الخاتمة متضمنة الاستنتاجات الرئيسة.

المبحث الأول: تحديد ماهية السياسة الخارجية وأهدافها

أولا: ماهية السياسة الخارجية:

أن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم الأخرى يتسم بعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الباحثين والمتخصصين في مجال دراسة العلوم السياسية، ولاسيما السياسة الخارجية، لذا نلاحظ تعدد تعريفات الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية، ويمكن لنا هنا أن نحدد ذلك بشكل واضح عن طريق تفحص أدبيات السياسة الخارجية، فهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، لاسيما أن نشاط الجماعة أو التعبيرات الذاتية كصور

فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج ضمن إطار هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية، وطبقاً لهذا التعريف تنصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات الدولية، ومن المعروف انه لا يمكن القول إن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فإذا لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة فإنها لاتصنف على أنها سياسة خارجية[١].

وهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة حيال البيئة الدولية، وهنا نرى أن هذا التعريف يرتكز على نسق التحليل التقليدي للسياسة الخارجية بوصف الدولة الفاعل الرئيس الذي في ميدان السياسة الخارجية، لاسيما أذا علمنا أن الدولة تتمتع بمصادر القوة الفعلية لذا فإنها هي الوحدة الرئيسة القادرة على انتهاج السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر ضمن أطار المنظومة البنيوية لصانع القرار السياسي الخارجي ومن ثم التأثير في انساق السلوك الدولي[٢]، وهناك من يعرفها بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول الأخرى[٣]، وفريق أخر يعرفها بأنها السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار، وهنا يقدم هذا التعريف دلالة محددة لظاهرة السياسة الخارجية بصورة أكثر شمولية ووضوح، فضلاً عن عملية الجمع بين الطابع السلوكي والخارجي، والبعد ألهدفي بعدها مقومات محددة في مضامين ظاهرة السياسة الخارجية، وكذلك لا يفوتنا التركيز على سمة التأثير لصانع القرار السياسي الخارجي بالنسبة لدولة ما[٤].

وفي السياق نفسه يقدم لنا هانك لوردجيك مفارقة مهمة للممايزة مابين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، إذ يطرح لنا فكرة أساسية مفادها: لتحليل السياسة الدولية، علينا أن نرسم خطوطاً وظيفية عمودية في أطار النظام الدولي على أساس قاعدة مواصفات ملائمة للتحليل السياسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لإنشاء نظرية للسياسة الخارجية فأن بمقدورنا ترتيب هذه الميادين المختلفة من وجهة نظر الدولة، أي إن دراسة السياسة الخارجية هي عملية تشكيل انساق أفقية لإعمال الدول في الميادين المختلفة[٥].

وفريق أخر يرى أن السياسة الخارجية هي بمثابة عملية اجتماعية تظهر نتيجة لتفاعل العناصر الرئيسة في المنظومة المجتمعية، فالسياسة الخارجية للوحدات الدولية الأخرى تتشكل على أساس مقومات ومؤثرات متداخلة من الصعوبة بمكان فصل أحداها عن الأخرى[٦].

وفي السياق نفسه يقدم لنا فيرنس وريتشارد سنايدر تعريفاً أخر للسياسة الخارجية يحاول فيه المزاوجة مابين السياسة الخارجية وقواعد العمل وأساليب الاختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات، إذ يشير إلى أن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل[٧]، وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة، ويندرج ضمن هذا الاتجاه مود لسكي، إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات

الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة المخرجات والمدخلات[٨].

وفي الصدد نفسه يعرف تشارلز هيرمان السياسة الخارجية بأنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية التي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون فيقول: تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من ورائها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية[٩].

وكذلك يقد م لنا جاك بلانو وروي أولتون تعريفاً أخر للسياسة الخارجية يتمايز عن التعريفات التي ذكرناها أعلاه، إذ يركز في تعريفه للسياسة الخارجية على ركنين أساسيين هما التخطيط والمصلحة الوطنية، فالسياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة حيال الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في أطار المصلحة الوطنية[١٠]، فضلاً عن إن روزناو يؤشر لنا تعريفاً أكثر شمولاً للسياسة الخارجية إذ يعرفها بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي وأدراك من اجل أقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة مسبقاً[١١].

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا من خلال إلقاء نظرة فاحصة على التعاريف المتعلقة بالسياسة الخارجية، إذ نرى إن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية، للتعبير عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بشكل هادف ومقصود للتعبير عن توجهاتها ضمن إطار البيئة الخارجية، وعليه فان السلوك الخارجي لأيه وحدة من وحدات النظام الدولي تحكمه ثلاثة أنماط أساسية وهي: النمط ألهدفي لظاهرة السياسة الخارجية، والنمط الخارجي، والنمط ألتأثيري الذي تتحدد ضمن أطره أو مدياته أبعاد تفسير ظاهرة السياسة الخارجية.

وعليه فان التحليل المعاصر لدراسة وتفسير ظاهرة السياسة الخارجية وتحديد أهدافها اتجه إلى تعريف وحدات السياسة الخارجية طبقاً للنمط السلوكي الذي ينطوي على مفهوم الاستقلالية في السياسة الخارجية والذي يتحدد ببعدين رئيسين[١٢]:

الأول: يتعلق بالاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية.

والآخر: فانه ينصرف إلى الاستقلال الداخلي للسياسة الخارجية.

أذن تعريف وحدات السياسة الخارجية وفقا للنمط السلوكي يقصد به القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مجرى العلاقات الدولية بشكل لايمكن التنبوء به تماماً بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك في أطار تنظيمي معنيين وهذا المعيار في الواقع يتضمن ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول: أن السياسة الخارجية تنبع بشكل رئيس من الخصائص الذاتية للوحدة، ومن الإرادة الذاتية لصانعي سياستها.

الاتجاه الثاني:أن السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريقة مباشرة في سياسات الوحدات الأخرى، ومن ثم فان لها مكانة يعتد بها في تحليل السياسات الخارجية للدول الأخرى.
الاتجاه الثالث:إن البرنامج القادر على التأثير في مجريات العلاقات الدولية وفق أسس علمية ومنهجية لصياغته وتطبيقه لا يتم بعزل عن الآخرين أو الوحدات الأخرى، ولكن يتم في أطار تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الوارد والإمكانات المتاحة للخروج بنتائج ايجابية تصب في مصلحة إمكانية تطبيق البرنامج، ومن هنا فان السياسة الخارجية نشاط كلي متكامل بغض النظر عن وحدات التحليل المفسرة لظاهرة السياسة الخارجية، لاسيما أن هناك مستويات تتعلق بعملية صنع القرار السياسي الخارجي، واليه معينة لاتخاذ القرار ومن ثم تنفيذه مما يفرز لنا بالمحصلة عملية متشابكة ومعقدة ومتكاملة تصب في أطار تفعيل مدركات السياسة الخارجية مستقبلاً.

ثانياً: في معرفة أهداف السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣:

تتحدد أهداف السياسة الخارجية لكل دولة من الدول من خلال المصلحة الوطنية* المنبثقة من مجموعة من المؤثرات الخارجية والداخلية، كالعوامل الجغرافية والموارد الاقتصادية والبنية المجتمعية والقوة العسكرية وغيرها من العوامل الخارجية المختلفة، واستناداً إلى معيار المصلحة الوطنية فان الدول جميعاً تسعى لتحقيق أهداف عديدة أهمها[١٣]:

١- حماية وجود الدولة ودعم أمنها وبقائها: من المسلمات البديهية في علم السياسة أن ابرز أهداف السياسة الخارجية للدولة أياً كانت طبيعة النظام السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها النسبية من القوم وأياً كان موقعها أو حجمها أو تعدادها هو الحفاظ على وجودها من أي عدوان خارجي أو تفكك داخلي، والعمل على تعزيز المرتكزات الأساسية لتدعيم أمنها القومي عن طريق المحافظة على كيانها الإقليمي، من خلال التزام السلطة السياسية في أي دولة بالحفاظ على وحدة أراضيها وحدودها من المؤثرات الخارجية أو النزعات الانفصالية داخل كيان الدولة والتي قد تهدد التكامل الوظيفي لوحدتها الوطنية، ومن هنا نرى إن ابرز الأهداف التي يجب التأكيد عليها خلال مسارات السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ هو الارتكاز إلى القواعد والمبادئ الدولية المنظمة للعلاقات الدولية ومنها مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة والتي هي ركن أساسي من أركان القانون الدولي العام[١٤]. فضلاً عن إن ضمان الأمن يعد من أهم الأهداف الأساسية التي تعلق بها حركة الدولة، إذ هو من القواعد اللازمة والمهمة لنشوء المجتمعات السياسية التي يقع على عاتق الدولة تحقيقها للشعب وذلك بوصف الأمن أحد الاحتياجات الأساسية التي ترتبط بوجود الإنسان والتي تمتد إلى ديمومة وجود الدولة وبقائها واستمرارية شرعية وجودها لذلك فأن أدراك مفهوم الأمن يمنحه طابعاً شمولياً، فهو يتعلق بتحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي أي تامين كيان الدولة والمجتمع من الإخطار الداخلية والخارجية وتامين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المنظومة المجتمعية، كما أن مفهوم الأمن يفترض لتحقيقه ركنين أساسيين[١٥]:

الأول: توظيف القدرات العسكرية كوسيلة للدفاع عن الدولة حيال أي تهديدات محتملة أو فعلية .

الآخر: توظيف الإمكانات والقدرات السياسية التي تؤطر ضمن ما يسمى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي يعد بحد ذاته أحد المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن عدم شن حروب دعائية عليها أو ممارسة الضغوط الاقتصادية عليها.

٢- تحقيق معادلة تنمية موارد وإمكانات الدولة وتعزيز قوتها: إذ إن حماية إقليم الدولة سوف لن تتم بمعزل عن توفير القوة الكافية لردع التهديدات المحتملة في حالة إقدام أي طرف ما سواء أكان داخلي أو خارجي على القيام بانتهاج سياسات معادية تؤدي إلى الإخلال بالمنظومة الأمنية لدولة ما، لذا فأن تحقيق معادلة القوة يتطلب في الوقت الحاضر إمكانات كبيرة يصعب على أي دولة بمفردها توفيرها مما يفرض عليها التعامل مع الآخرين لتوفير الجهد والإمكانيات المطلوبة عن طريق التعاون والتحالف، الأمر الذي يتطلب وجود سياسة خارجية فعالة ودبلوماسية نشطة في آن واحد لتحقيق المعادلة أعلاه بما يضمن لها المحافظة على أمنها وبقائها وتماسكها ككيان واحد[١٦].

٣- تعزيز كيان الدولة الموحد: لقد أدت تراكمات المرحلة السابقة إلى تراجع عملية البناء المادي والمعنوي للأمة، إذ كرست بشكل أو أخر حالة من الشعور لدى الجماعات الاثنية والطائفية المختلفة، لاسيما الشخصية المنفصلة وارتباط الإفراد بالولاءات الأولية مما جعل من مفهوم الوطنية العراقية مفهوماً عائماً لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع ولا يعبر عن الذات العراقية[١٧]، إذ أن احد أبعاد الاحتلال وتحدياته قد امتدت إلى مفهوم الهوية الوطنية كمحصلة لما مر به العراق من تحديات إفرازات سلبية لمرحلة الاحتلال الأمريكي، وربما يمكن القول أن الهوية في العراق لم تتبلور بشكل واضح، والاندماج الاجتماعي مازال مطلباً أكثر مما هو واقع فيما يتعلق بتنازع الولاءات الفرعية والولاء للدولة، فعلاقة الدين بالدولة لم تحسم تماماً والتعددية السياسية التي شهدتها الساحة العراقية لاتقوم على أساس برامج سياسية واقتصادية واجتماعية بل تعددية طائفية واثنية، لذا فأن عدم حسم هذا الموضوع سيبقي مسارات حركة الدولة الخارجية تعاني من جملة من التحديات التي لا تؤطر في خانة تفعيل مسارات العمل السياسي الخارجي[١٨].

واتساقاً مع ما تقدم فأن صانع القرار السياسي العراقي كانت له رؤيته الخاصة في صياغة شكل النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣ وتوجهاته في مجال السياسة الخارجية، على الرغم من إن التأثير الأمريكي على توجهات السياسة الخارجية العراقية لايمكن إنكاره، فهذا التأثير إن لم يكن مباشر فبصورة غير مباشرة، لاسيما إن تغير النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ احدث تغييرات في السياسة الخارجية العراقية، فضلاً عن ذلك فان السياسة الخارجية لدول المنطقة تجاه العراق بعد نيسان العام ٢٠٠٣ قد وضعت العراق أمام حقيقة مفادها: وجوب تغيير أهداف السياسة الخارجية، وهذا يبين لنا دور المؤثر الخارجي في تغيير أهداف السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد نيسان العام ٢٠٠٣هذا من جانب[١٩]، ومن

جانب آخر نرى إن مسودة دستور جمهورية العراق للعام ٢٠٠٥ قد تضمن مواد تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية، إذ جاء في المادة الثامنة((يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية))[٢٠]، ومما يؤكد لنا مصداقية ذلك ما أشارت إليه إستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام ٢٠٠٧ والتي جاء فيها (أدراك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق أنهم بحاجة إلى بناء علاقات إقليمية ودولية فعلية مع دول الجوار الإقليمي للعراق تتمايز تماماً عما أستند إليه النظام العراقي السابق من علاقات ذات صبغة تصارعية عدوانية ليس ضمن إطار المحيط الإقليمي فقط ولكن مع المجتمع الدولي)[٢١]، كما جاء أيضا((العراق عضو مؤسس وفعال في منظمة الأمم المتحدة وتقع على عاتقه التزامات دولية كبيرة والمشاركة الفعالة هي أحدى أسس المنظمة، وقد نص برنامج الحكومة المقدم إلى مجلس النواب على[٢٢]:

أ- ضرورة بناء علاقات صداقة واحترام متبادل وأُطر تعاونية مع دول الجوار والعالم بما يحقق المنافع المتبادلة والمشتركة لجميع الإطراف.

ب- عدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد آليات الحوار الدبلوماسي المتبادل لحل المشكلات العالقة.

ت- التزام العراق بتسديد التزاماته إزاء المنظمة الدولية.

ث- مشاركة العراق في جميع المحافل الدولية والإقليمية بما يضمن استقلالية العراق وترصين علاقاته مع دول المحيطين الإقليمي والدولي.

ومن هنا نجد إن السياسة الخارجية تمثل إحدى الأدوات الأساسية لحركة الدولة في المحيطين الإقليمي والدولي، لاسيما أذا أدركنا إن إعداد السياسة الخارجية لأية دولة ما هي في الواقع إلا محصلة لتفاعل مجموعة من المتغيرات[٢٣]:

١- متغيرات البيئة الداخلية وإرادة صناع القرار لدولة ما.

٢- متغيرات البيئة الخارجية والتي تفرض مجموعة من التحديات والمخاطر وهنا يفترض بالدولة التعامل مع تلك بأساليب ذات صبغة اقرب للتعاونية منها إلى السمة التصارعية وذلك عن طريق استثمار وتوظيف هذه المتغيرات وإداراتها من خلال جهاز حكومي كفوء وفعال لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية سواء أكانت من زاوية التأثير في البيئة الدولية الخارجية أو نتيجة لكونها عرضة لتأثيرها أو التأثر بتفاعلاتها، لذلك فان حركة السياسة الخارجية تقترن بمجموعة من الأهداف التي تسعى بطبيعة الحال إلى تعزيز مدركات سلوكيات السياسة الخارجية الفعالة حيال الوحدات الدولية الأخرى، وبما يشكل منظومة انساق متكاملة لعلاقات متوازنة ورصينة مع الدول الأخرى[٢٤].

المبحث الثاني: المرتكزات الجديدة للتخطيط والتفاوض وصنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣

أولا: التخطيط في مجال السياسة الخارجية العراقية

يعد مفهوم التخطيط من المفاهيم الحديثة نسبياً سواء في عملية صنع السياسة الخارجية أو في أدبياتها، فلم يظهر هذا المفهوم في هذين المجالين إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة تخطيط السياسة الخارجية في العام ١٩٤٧ للتعامل مع متغيرات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما امتدت تلك التجربة إلى وزارات الخارجية في الدول الأخرى، ففي العام ١٩٥٥ أنشأت وزارة الخارجية المصرية لجنة التخطيط السياسي، كما أنشأت وزارة الخارجية البريطانية هيئة التخطيط في العام ١٩٥٧ تم تلتها وزارات الخارجية في معظم دول العالم الأخرى[٢٥]، فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية، وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل معها، ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التي تميز السياسة الخارجية، بحيث لايفاجئا صناع تلك السياسة بمواقف ليس مستعداً للتعامل معها، فضلاً عن إن سياسة الدولة تصبح قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل، وهنا يمكن توضيح مفهوم تخطيط السياسة الخارجية من خلال عدة اتجاهات رئيسة ومنها، الاتجاه الأول الذي يمثله هليسمان الذي يعرف تخطيط السياسة الخارجية على انه تحليل لطبيعة المشكلة، واتخاذ خيارات إستراتيجية عريضة للتعامل معها، وكذلك يشير الدكتور مازن الرمضاني إلى إن تخطيط السياسة الخارجية ينصرف إلى ذلك السلوك الذي يوظف الوسائل نظامياً بقصد تحقيق هدف معين عند وقت معين، ومن ثم فانه يقوم على بعدين أساسيين: وجود هدف يراد انجازه، أعداد استراتيجيات يمكن من خلالها ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس[٢٦]. وهناك اتجاه أخر يعرف تخطيط السياسة الخارجية على أنها عملية تغيير للمستقبل بعدها جوهر تخطيط السياسة الخارجية، إذ يؤشر لنا جورج مورجان بأن تخطيط السياسة الخارجية هو تلك العملية التي تبدأ من الهدف المستقبلي، وتعمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه، بعكس صنع السياسة الخارجية الذي يبدأ من السياسات الراهنة متجهاً نحو هدف مستقبلي[٢٧]، في حين يؤكد رستو إن مفهوم تخطيط السياسة الخارجية بأنه أسلوب في التفكير وطريقة في العمل تؤدي إلى التحرك وفق مسارات مرسومة تهدف بالمحصلة إلى تعزيز مكانة الدولة المستقبلية عالميا، لذلك نرى انه يجب التفكير العقلاني بعمل سياسي خارجي محدد قبل ترجمته إلى واقع ملموسً وبهذا ينطوي التخطيط السياسي الخارجي على عنصرين أساسيين هما الوعي المسبق الواضح والدقيق للأهداف المراد تنفيذها، والإستراتيجية المطلوبة لترجمتها إلى واقع ملموس باتجاه تعزيز فاعلية انساق الحركة السياسية الخارجية للدولة إزاء تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى[٢٨]، وهنالك اتجاه يركز على الإبعاد المؤسسية للتخطيط، ويدور حول مفهوم التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال السياسة الخارجية، أي إن تخطيط السياسة الخارجية ينصرف إلى التنسيق بين مؤسسات السياسة الخارجية(هيئات وزارة الخارجية،المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات التابعة لرئاسة الدولة والحكومة، المؤسسات الأمنية، المؤسسات الدعائية والتخطيط، والدفاع وغيرها) وبين أداء وزارة الخارجية ذاته[٢٩]، كما تعرف ودودة بدران تخطيط السياسة الخارجية بأنه وضع أنموذج للتحرك الإداري والعملي لتحقيق الأهداف القومية والتي تشمل تحديداً زمنياً لانجاز

الأهداف، وإمكانية إعداد الوسائل التي يمكن توظيفها من اجل تحقيق تلك السياسة[٣٠]، ولكن المفارقة هنا إن الهدف من تخطيط السياسة الخارجية ليس هو إعداد برامج جامدة لاتطبق ألا إذا صحت التنبؤات التي إستندت إليها، ولكن إعداد برامج عريضة ومرنة يمكن تعديلها في ضوء تطور الإحداث التي تتحكم بها متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية.

وفي هذا الخصوص فان تخطيط السياسة الخارجية يجب أن يشتمل على عدة أبعاد أساسية[٣١]:

١- التخطيط العام والشامل للسياسة الخارجية، أي عملية صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتوافق مع موارد وإمكانات الدولة.
٢- التخطيط المتعلق بالبرامج الشاملة والجزئية، أي وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة وشاملة.
٣- تخطيط الطوارئ أي وضع خطط واستراتيجيات بديلة للتعامل من المستجدات الطارئة التي قد تبرز لنا في المستقبل.
٤- التخطيط ذو السمة المؤسسية يعني إمكانية إيجاد مساحات مشتركة أو أوجه تقارب بين أداء المؤسسات العاملة في مجال السياسة الخارجية والأجهزة المختصة بتخطيط السياسة الخارجية بما يسهم في انجاز الوظائف من الناحية والوظيفية والتكاملية بما يحقق الأهداف المرجوة لإرساء ملامح سياسات خارجية فعالة ورصينة في المستقبل.

وعليه فان تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية[٣٢]:

البعد الأول:المؤسسي ويتعلق ببناء منظومة شاملة ومتكاملة تضم في ثناياها أجهزة تخطيط السياسة الخارجية.

البعد الثاني: ألمفاهيمي المنهجي ويهدف إلى توظيف الأدوات والأساليب الفعالة والناجحة لتامين عملية انجاح مسارات تخطيط السياسة الخارجية.

البعد الثالث: الموضوعي: وينطوي هذا البعد على إحداث وإتباع أساليب تخطيطية وعقلانية رشيدة لتفعيل مرتكزات العمل السياسي الخارجي.

أذن التخطيط السياسي- الاستراتيجي يعد من ابرز المرتكزات الحديثة لأية دولة، فهو ضروري لتحديد أولويات الدولة وخياراتها في إطار علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية، مما يسهم في تبني معايير ثابتة ودقيقة تساعد في تحديد التوجهات الجديدة لدولة ما من اجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وأمنها الداخلي، والدخول في علاقات ذات صيغ تعاونية مع الدول الأخرى قائمة على أساس المنافع والحوافز المتبادلة بما يعزز اماكانيات تفاعلاتها السياسية الخارجية ذات المديات الايجابية مع القوى الإقليمية والدولية[٣٣].

ثانياً التفاوض في مجال السياسة الخارجية:

يعد التفاوض من المواضيع المهمة والتي تؤدي دوراً مهماً في مجال العمل الدبلوماسي، لاسيما أذا علمنا إن التفاوض يوصف بأنه احد الأدوات الفاعلة والمتميزة لتفعيل مسارات العمل الدبلوماسي إقليميا ودولياً[٣٤].

أن التفاوض هو عملية حوارية حركية قائمة بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا محل تنازع، إذ يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب وجهات النظر والآراء وتكييفها للوصول إلى منفعة لأحد الإطراف أو جميعهم، وذلك عن طريق استخدام أساليب الإقناع، وأفضل أنواع التفاوض ما يمكن أن ينشأ عنه التوصل إلى اتفاق يفي بمصالح الطرفين، ولعل الهدف الرئيس المعلن من وراء لجوئها إلى التفاوض هو الرغبة في أيجاد مقتربات مشتركة للتوصل إلى اتفاق إزاء موضوع معين أو قضية ما أو على الأقل معرفة الظروف المحيطة بذلك من اجل تحقيق المرتكزات الأساسية لهذا الاتفاق، ولكن قد يكون الهدف من وراء تلك المقاصد المتعلقة بالعملية التفاوضية هو تحقيق أهداف ذات صبغة مخالفة للأهداف التي اشرنا إليها فيما تقدم، وعليه فان سعي الدول إلى الدخول في رسم مسارات عملية تفاوضية يستند إلى افتراض أساس مفاده: إدراك الدول بأن لها مصالح مشتركة وحوافز ايجابية تصب في خانة تحقيق أهداف الإستراتيجية القومية العليا للدولة، ولكن عملية ضمان ديمومة واستمرارية تحقيق تلك المنافع أو المصالح لا تتكامل أو لا تتحقق في ظل استمرارية أسباب النزاع فيما بينها[٣٥].

وهناك عدة أنواع من المفاوضات بحسب الغرض منها، والتي يجب أن يدرك المفاوض الناجح طبيعتها وماهيتها بالنسبة للخصم، فالمفاوض الناجح يعرف تماماً ما هو مقدم عليه بما في ذلك حاجات ومتطلبات الخصم وعناصر قوته وضعفه الحالية والمستقبلية، فضلا عن انه يجب أن يختار الآليات المناسبة للولوج في تلك المفاوضات بما يمكن إن يحقق اكبر مكاسب معينة لمصلحة طرف ما، وهنا يجب الإلمام أو الإحاطة بمقومات العملية التفاوضية التي تعد من الضرورات الأساسية للدبلوماسية الناجحة وذلك من خلال القدرة على إتقان فن التفاوض الذي يعد ركناً أساسيا من أركان الدبلوماسية الشاملة للدولة، ولعل من ابرز تلك المقومات الأساسية هي:

دور عنصر المعلومات التي تؤثر بطبيعة الحال على انساق ومتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ضمن إطار السياسة الخارجية، وذلك لان عنصر المعلوماتية يساعد المفاوض الدبلوماسي انتهاج مسارات مختلفة للتعامل مع المقابل من خلال المعلومات التي ترد إلى منظومته الفكرية والتي تسهم في رفد المفاوض بمجموعة من البدائل وابتكار خيارات ووضع استراتيجيات واستخدام تكتيكات فعالة مما يرجح من الفرص الايجابية حيال نجاح العملية التفاوضية[٣٦]، فضلاً عن القدرة التأثيرية على الإطراف المشاركة في المفاوضات والقدرة على السيطرة على مجريات الأحداث والتي تتأتى من العامل المعرفي أي مقدار ما تنتجه القوة الذهنية من برامج ومعلومات تسهم في تطوير وإنضاج قدرات طرف ما وترجيح احتمالاته التفاوضية الفعالة حيال الطرف الأخر من المعادلة بما يساعد على تحقيق مكاسب تفوق المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الطرف الآخر، لذلك فأن العملية التفاوضية الناجحة تؤدي إلى رفد السياسة الخارجية بمقومات مضافة وأحيانا تؤدي العملية التفاوضية إلى اعتبار السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك فاعلة ومؤثرة في آن واحد، وبما إن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، فالهدف من سلوك أو سياقات التحرك الخارجي للدول يتم توظيفه

لخدمة أهداف التنمية والتطوير والاستقرار وتامين المصالح القومية العليا للدولة ضمن الإطار العام للإستراتيجية الأم (الإستراتيجية القومية الشاملة)[٣٧].

واتساقاً مع ما تقدم نرى إن التفاوض من المواضيع الأساسية التي تتسم بصفة التقارب مع واقع السياسة الخارجية العراقية، ولاسيما بعد العام ٢٠٠٣، لان العراق ورث الكثير من المشكلات التي تتطلب جهداً دبلوماسياً متميزاً يؤدي فيه التفاوض دوراً بارزاً وذلك عن طريق تطوير استراتيجيات التفاوض لدعم الدبلوماسية العراقية وتحقيق الأهداف الشاملة للسياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، وهنا يجب الأخذ بنظر الاعتبار إن المقومات التكتيكية (الميكروية) ضمن إطار الدبلوماسية بعدها أداة من أدوات السياسة الخارجية، هو تحقيق التوازن بين المحددات الإستراتيجية طويلة الأمد وبين التكتيكات قصيرة الأمد، لاسيما أن الدول التي تبدي مهارة في تحويل الأهداف الإستراتيجية إلى تكتيكات قصيرة ومرحلية تستطيع أن تحقق مكاسب مهمة تصب في خانة خدمة أهداف الإستراتيجية العليا للدولة، مما يتطلب بالمحصلة أبداء المرونة في القرارات الدبلوماسية بدون التعارض مع أهداف الإستراتيجية الشاملة للدولة[٣٨]. وفي الصدد نفسه تشير مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة إلى حقيقة مفادها: أن الدبلوماسي يحتاج إلى ضمير القساوسة، وحكمة الفلاسفة، ونبوءة الرُسل، لان الدبلوماسية هي فن القدرة على الإقناع، لتحفز الآخرين على إن يفعلوا مانتمناه، فضلاً عن ان الدبلوماسية تحتاج للمزاوجة مابين منهجين أساسيين من مناهج علم السياسة وهما الواقعية والمثالية اللذان تتوسطهما أخلاقيات التعامل مع الأخر[٣٩]، ونحن نعتقد في تقديرنا المتواضع هذا ما تحتاج إليه السياسة الخارجية بوسائلها وأدواتها المختلفة لإنضاج وتفعيل علاقات العراق الدولية والإقليمية للمرحلة القادمة.

ثالثاً: صنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية:

في ظل المتغيرات الدولية الجديدة يتبين بشكل واضح للدبلوماسيين وصناع القرار إن صياغة القرارات الخارجية هي نتاج لذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية إلى حد أصبح من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة بين ما يؤطر ضمن مديات السياسة الداخلية، وما يرتبط بالممارسات الخارجية للدولة[٤٠].

لذلك فقد عرفت دراسة القرارات اهتماما بالغا ومتزايدا باعتبار القرار عنصر أساسيا في العملية السياسية، كما يعد الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية. لذلك تعددت التعاريف فيما يخص القرار، فحسب ما جاء في المنجد في اللغة والأعلام هو (حافز عليه الرأي في الحكم في مسالة حقيقية أو يعني المستقر الثابت أو فصل أو حكم في مسالة أو قضية أو خلاف أو يعني الاختيار بين بدائل مختلفة)[٤١].

أما من ناحية الاصطلاح فقد عرفه جوزيف فرانكيل انه (عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تعقبها مجموعة من الاختيارات المدروسة)[٤٢].

وقد عرف ديفيد ايستون القرار في نظريته للأنساق على انه (مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع)[٤٣].

ويعرف **حامد ربيع** القرار السياسي (انه نوع من الإعلان السلطوي على أسلوب التخلص أي حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة)، نفهم من هنا أن القرار هو فعل يعلنه صانع القرار تجاه موقف معين أو سلوك ما[٤٤].

ومن خلال هذه التعاريف نرى أن كل باحث عرف القرار من زاوية وأسلوب معين، لكن من خلال ذلك يظهر لنا أن القرار النهائي أو خروج القرار أو إخراج القرار تتخلله أو تؤثر عليه عدة عوامل سواء عن طريق المؤثرات الداخلية والخارجية، أو بالنسبة للهيئة التي تتخذ ذلك القرار، وعليه فالقرار هو الفعل المختار بين عدة اختيارات نتيجة لتأثير مجموعة من المتغيرات المحيطة بالهيئة التي تتخذ القرار سواء كانت فرد أو مجموعة من الأفراد.

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن القرار يرتبط بعدة مفاهيم، فالقرار قبل خروجه يمر عبر عمليتين هما: عملية صنع القرار، وعملية اتخاذ القرار:

بالنسبة لمفهوم صنع القرار: يعني عملية ممتدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وتتضمن عناصر عديدة[٤٥]، بمعنى أن صنع القرار هو العملية الأولى التي تشمل عناصر عديدة ومراحل معينة يتم من خلالها جمع عدة اختيارات وبدائل وحلول تساعد صانع القرار في اتخاذ قراره، بمعنى أنها عملية اختيار الحلول لمشكلة معينة.

أما بالنسبة لمفهوم اتخاذ القرار: هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها [٤٦]، بمعنى أنها عملية أو ذلك الأسلوب الرشيد الذي قام به صانع القرار من خلال دراسته وتحليل تلك القرارات والبدائل المتوفرة لديه والتي لها تأثير داخلي وخارجي للخروج بالاختيار السليم.

ومن خلال التعريف بالمصطلحين يتضح لنا الفرق بينهما ودرجة تأثيرهما في عملية خروج القرار والإعلان عنه، لاسيما إذا أدركنا أن مفهوم القرار يرتبط بعدة مفاهيم، كالبيئة القرارية، والتي تعني الوضعية الخارجية والداخلية التي يتخذ من خلالها القرار، وأيضا الوحدة القرارية وهي تلك الوحدة أو المجموعة التي تناقش وتحلل البدائل المتاحة للخروج بالقرار كما هو مطلوب.

من خلال هذا الطرح الدقيق لفهم وتحديد المصطلحات المتعلقة بالقرار وكل المفاهيم المتصلة به، فان نظرية صنع القرار تعني تلك الدراسة الدقيقة والشاملة لمختلف المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد سياسة معينة وتحديد التفاعل فيما بينها، وعليه فالقرار هو تحصيل لكل هذه المتغيرات[٤٧].

أما فيما يتعلق بمراحل عملية صنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية، فقد عرفنا من خلال التعرض لمختلف التعاريف المتصلة بالقرار في السياسة الخارجية أن القرار هو ناتج عن عملية متكاملة ومتناسقة عبر خطوات علمية دقيقة يتم من خلالها اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهذه العملية تتم عبر عمليتين فرعيتين هما: عملية صنع القرار، وعملية اتخاذ القرار باعتبار أن كل منهما يختلف عن الآخر بمعنى أن صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار والعكس[٤٨]، إذ يرى بعض المحللين والأكاديميين في العلاقات الدولية بصفة عامة

والسياسة الخارجية بصفة خاصة أن عملية صنع القرار تنتهي إما بمجرد اتخاذ القرار أو بعد تنفيذه، غير أن القرار ليس هدفا في حد ذاته كما تدعي المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وإنما وسيلة لتحقيق هدف معين، ولذا فان عملية صنع واتخاذ القرار تشمل مراحل وخطوات يتم من خلالها الإعلان عن القرار والخروج به إلى الواقع، ومن هنا أصبح لزاما علينا أن ندرس المراحل التي تتضمن عملية صنع القرار وهي الخطوات أو المراحل الأولى السابقة لعملية اتخاذ القرار وتتمثل في[٤٩] :

مرحلة تحديد الموقف: تعني التعريف بالمتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية المحيطة بصانع القرار، إذ يلجا هذا الأخير إلى إدراك الموقف معتمدا في ذلك على معلوماته الخاصة، ومعلومات قنوات الاتصال ولاسيما الدقيقة منها، والتي ينظر إليها على أنها المستلزمات الضرورية للقرار الناجح.

مرحلة تحديد الهدف: وهي إجابة على السؤال لماذا اتخذ هذا القرار؟ لان السياسة الخارجية وسيلة لغاية، وهي المرحلة المترافقة مع تحديد الموقف والتي يرمي صانع القرار عبر نشاطه إلى تحقيقها خدمة لأهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية، فضلاً عن أن طبيعة الهدف تتحدد وفقا لمدى معرفة وإدراك صانع القرار للتفاعل الموجود بين الثالوث البيئي المتكون من المتغيرات السيكولوجية والداخلية والخارجية.

مرحلة اختيار البدائل: بعد تحقيق الهدف المراد من طرف صانع القرار تأتي عملية البحث عن البديل الأنجع والأفضل لبلوغ ذلك الهدف، غير أن عملية اختيار البدائل عادة ما تكون خاضعة لاعتبارات شخصية أو بعبارة أخرى أن اختيار البديل يتأثر بشكل أو بآخر بشخصية صانع القرار، مثال ذلك عملية صنع القرار السياسي الخارجي في العراق مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٣ [٥٠].

مرحلة تقييم البدائل: ما يهم صانع القرار هنا في عملية تقييمه واختياره للبدائل هو تجنب اختيار إحدى القرارات التي قد تؤدي إلى الفشل إذ كانت مستندة على الخطأ الإدراكي، ولذلك على صانع القرار هنا حساب وتقييم كافة الاحتمالات والتأثيرات التي من الممكن أن يتركها القرار الناتج عن اختيار بديل معين، بمعنى أن صانع القرار يدرس الفعل ورد الفعل.

وبعد التطرق لخطوات عملية صنع القرار نأتي إلى الخطوات الأخيرة والتي تدخل ضمن عملية اتخاذ القرار وهي:

مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذه: وهي المرحلة التي يتم فيها الإعلان عن القرار وتنفيذه وهنا يتخذ القرار حسب طبيعة النظام السياسي لأي دولة.

مرحلة رد الفعل: وهنا تبرز تأثيرات القرار، وقد تكون تأثيرات داخلية وحتى خارجية.

أذن نخلص القول أن التخطيط وطبيعة التفاوض وصنع واتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية، تعد من المفاهيم المهمة التي تمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية، وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل معها، ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقينية التي تتميز بها السياسة الخارجية، بحيث لايفاجئ صناع تلك السياسة بمواقف ليسوا مستعدين للتعامل معها، كما إن

صياغة القرارات الخارجية هي نتاج لذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية إلى حد أصبح من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة بين ما يؤطر ضمن مديات السياسة الداخلية، وما يرتبط بالممارسات الخارجية للدولة، فضلاً عن طبيعة ومهارة المفاوض العراقي ودوره البارز في إضفاء السمة الايجابية على السلوك السياسي الخارجي الذي يحقق بالمحصلة أهداف السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الثالث: تصورات مستقبلية لأداء السياسة الخارجية العراقية ودروها في تفعيل مسارات العمل الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣

ابتداء يجب أن نؤكد حقيقة مفادها: أن الدراسات المستقبلية وبضمنها تلك المتعلقة بقياس المكانة المستقبلية والأدوار الخارجية تتضمن تحديد متغيرات الظاهرة المؤثرة على مركز الدولة ومكانتها في ميدان السياسة الدولية، ومعرفة عناصر التفاعل المحتملة بين كل متغير وكل قضية مؤثرة على صياغة ادوار ووضع الدولة الإقليمي والداخلي، ومعرفة مدى ديمومة العناصر التفاعلية ككل في إطار معادلة التفاعل المحتملة، وقياس أو معرفة قوة كل متغير في تحديد درجة تأثيره على أداء الدولة وعلى الأدوار الإقليمية المتوقع أن تقوم بها مستقبلاً[٥١].

إذ تساعد الدراسات المستقبلية في استشراف سياسة خارجية راشدة تهتم بمصلحة العراق وتعزز التعاون الاقتصادي بين دول الإقليم وتحافظ على السلم والأمن الدوليين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وذلك من خلال دراسة استشرافية للواقع الداخلي للدول الأخرى ومستقبل التعقيدات الداخلية داخل كل دولة، فضلاً عن إن الدراسات المتأنية والموضوعية التي تقرأ الأفاق المستقبلية هي التي تساعد في انتهاج سياسة خارجية رشيدة، لاسيما إن هذه الدراسات تتسم بالمنهجية العلمية في سبيل أن تصل إلى نتائج ذات قيمة عليا في مجال بناء منظومة علاقات خارجية رصينة ومتوازنة مع القوى الدولية والإقليمية بما يخدم إبعاد وتوجهات المصلحة الوطنية العراقية[٥٢].

ففي أطار المفهوم العام نرى أن السياسة الخارجية لأي بلد هي انعكاس للأوضاع الداخلية وللسياسات الداخلية السارية في هذا البلد أو تحديداً تمثل السياسة الخارجية امتداداً لمصالح هذا البلد في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى[٥٣]، لاسيما إن السياسة الخارجية تتأثر بعوامل كثيرة ومختلفة سواءً منها العوامل المجتمعية بشقيها المادي وغير المادي أو العوامل الإقليمية والدولية، وهي تتسم نسبياً بالتغير المستمر، مما جعل الدول تعمل على أستراتيجتها وتكييف سياستها الخارجية تبعاً للإحداث الدولية والإقليمية، فجدلية التأثر بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أدت إلى إن تصبح الممارسة الدبلوماسية نتيجة المتغيرات الدولية الجديدة أشبة بالعملية البنائية الوظيفية للكائن الحي الذي يمر بمراحله التطورية، مما يفرض على دارسها وصناع القرار الخارجي معرفة التطورات والمتغيرات في مجالي الدبلوماسية والسياسة الخارجية بصورة مستمرة، أي بتعبير أخر يجب تحفيز المعادلة التفاعلية مع المتغيرات الدولية الجديدة وعدم القبول بالمسلمات أو سياسة الأمر الواقع[٥٤].

واتساقاً مع ذلك فان سقوط النظام العراقي السابق أسهم في إعادة إنتاج نظام ديمقراطي دستوري في العراق، أتاح له أن يبدأ من جديد في تأسيس علاقات دولية تقوم على التفاعل الايجابي وحسن الجوار واحترام الأخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتلك سياسة مغايرة تماما لما عرفت به دوائر الخارجية العراقية لأكثر من ثلاثين عاما، إذ إن التحول الجديد في نمط وروح المنهج الجديد الذي اختطه العراق الديمقراطي على صعيد العلاقات الدولية كان يحتاج إلى مُدد زمنية يستطيع فيها كسب ثقة دول المحيطين الإقليمي والدولي التي بقيت والى وقت قريب تتعامل بريبة وحذر مع العراق.

لذا فان السياسة الخارجية العراقية كانت تعيد ترميم ما تهدم لإرساء قواعد جديدة في البناء ونجحت في زمن قياسي وصعب في زرع الثقة وإعادة التوازن وقد تحقق ذلك من خلال إعادة العلاقات مع العشرات من الدول وفتح السفارات الممثليات في أكثر من إحدى وتسعون دولة لغاية نهاية العام ٢٠١٠، كما استطاعت إن تمهد الطريق لإعادة فتح السفارات للدول العربية والعالمية وممثلياتها سواء في بغداد أو بقية المدن العراقية وكانت بحق انجازات تستحق التقدير والثناء، كما أصبح العراق دولة حاضرة في اجتماعات ونشاطات إقليمية ودولية ، لاسيما بعد انعقاد اجتماع القمة لجامعة الدول العربية في بغداد، مما عزز من صفة العراق بعده دولة لها اثر ووزن إقليمي وأفق إستراتيجي في منظومة العلاقات الإقليمية [٥٥]، فضلاً عن ذلك فان من الانجازات المهمة أيضا هي وثيقة إعلان النوايا بين بغداد وواشنطن وهي الأولى من نوعها بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية حيث أكدت التزام الولايات المتحدة بحماية الدستور العراقي مع دعم الحكومة في مجال المصالحة الوطنية والوفاق السياسي ومساندة العراق في إطفاء ديونه وإنعاش اقتصاده عن طريق تفعيل وثيقة العهد الدولي وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في العراق ومساندة الحكومة في بناء القوات المسلحة وتحصين الحدود العراقية مع دول الجوار، لاسيما أن المحللون السياسيون يرون إن هذه الوثيقة تسعى إلى بناء مرتسمات علاقات قوية ومتوازنة مع القوى الدولية الكبرى عن طريق تفعيل مسارات العمل الدبلوماسي الخارجي الذي أسهم في إعادة العراق إلى الوضع الدولي الذي كان عليه قبل القرار رقم (٦٦١) الصادر عام ١٩٩١ الذي وضع العراق تحت ولاية مجلس الأمن وفرض نظام العقوبات عليه وفقا إلى بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [٥٦]، وعليه فإن عملية إخراج العراق من الفصل السابع أخذت بُعداً جديداً، إذ بدأت عملية إدارة الملف تدار بمهنية وحرفية أكبر وبدأت الدول الدائمة في مجلس الأمن تنظر بجدية إلى إن العراق شرع بنية صادقة فعلاً لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وعلى هذا الأساس أصبحت عملية التقييم التي يقوم بها مجلس الأمن بين الفينة والأخرى عملية حقيقية وليست مجرد روتين وقرار مستمر يفضي إلى استمرار خضوع العراق لإحكام الفصل السابع، فضلاً عن إقبال غير مسبوق من قبل الدول الأخرى للإصغاء للدبلوماسية العراقية للبحث في أمكانية ولوج السوق العراقية والاستثمار فيها، مما أفضى بالمحصلة النهائية إلى نجاح الدبلوماسية العراقية في إخراج العراق من طائلة الفصل السابع المتعلق بإجراءات المنع

والقمع نتيجة سلسلة القرارات الدولية التي فرضت عليه أثر دخوله الكويت العام ١٩٩١، كذلك لا يفوتنا القول: إن من بين الانجازات المهمة مؤتمر اسطنبول الذي كان شاهدا تاريخيا على نجاح الدبلوماسية العراقية الذي عقد في أوائل تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ لدول الجوار الإقليمي للعراق وبمشاركة أطراف دولية عديدة كمجموعة الثماني الصناعية، والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، والأمناء العاملين للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية والاتحاد الأوربي، وقد اصدر المؤتمر بيانا ختاميا يعد نصرا كبيرا للسياسة الخارجية العراقية التي نجحت في كسب تأييد هذا الحشد الدولي والأطراف المشاركة في تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، ومنع جميع أشكال المساعدات للجماعات أو الإطراف الخارجة عن القانون التي تدعوا إلى العنف، وتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود مع العراق لمنع تسلل الإرهابيين، ووافق المؤتمر على توطيد العلاقات مع العراق، وحث الدول المشاركة على شطب ديون العراق السابقة، وإيقاف التعويضات، ورفع التمثيل الدبلوماسي، وإعادة فتح السفارات، وتشكيل وحدة دعم وإسناد لدول الجوار الإقليمي في بغداد هذا من جانب[٥٧]، ولكن من جانب أخر نجد إن السياسة الخارجية العراقية خلال الفترة مابين ٢٠٠٣-٢٠١٠ تميزت بإشكاليات كبيرة أفضت إلى إخفاقات واضحة في انجاز المستوى المطلوب من المهام الجديدة، ولعل من أهم هذه الإشكاليات ما أملته قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع، لاسيما في المجال السياسي من شروط أدت إلى إخفاقات في مسارات العمل السياسي الخارجي، فضلاً عن استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، كما إن السياسة الخارجية العراقية عانت خلال الفترة الماضية من تضارب الرؤى السياسية التي تمثل وجهات النظر المختلفة للقوى السياسية العراقية إزاء العديد من المتغيرات الرئيسة التي تحكم الفعل السياسي الخارجي العراقي وتحدد نوعية العلاقات الدولية للبلد وبشكل انعكس سلباً على وحدة القرار السياسي الخارجي وعلى ماهية أهداف السياسة الخارجية العراقية.

ومن هنا كان الأداء المتوقع للسياسة الخارجية العراقية في هذه الفترة قد انعكس سلباً على منظومة علاقات العراق الدولية والإقليمية، ولاسيما مع دول الجوار، وحد من إمكانيات الدولة في إنهاء الكثير من الملفات العالقة، ومنها ملف العقوبات الدولية بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وملف انفتاح دول الجوار دبلوماسياً على العراق، وإنهاء الخلافات معها وإقناع الجميع بأن تجربة العراق السياسية الجديدة لن تنعكس سلباً على احد، فضلاً عن القصور في أبراز الميل نحو الاستقلالية الوطنية عن دائرة الفعل السياسي الاستراتيجي الدولي والإقليمي.

بيد إننا نجد إن ثمة عيوب واضحة في قضية البعد الواحدي لعملية صنع واتخاذ القرار في العراق، إذ لا توجد منظومة أو أليه واضحة وشاملة مانعة وجامعة توضح كيفية صنع واتخاذ القرار السياسي في العراق ومنه القرار السياسي الخارجي، ولايمكن الحديث عن صناعة قرار حقيقي مثلما لا يمكن الحديث عن وجود أرادة واحدة داخل النظام السياسي يعبر عنها

خارجياً، بل وصل الأمر أحيانا إلى وجود تعارض بين ما يصدر عن الخارجية العراقية وعن كابينة رئيس الوزراء، وعلى سبيل المثال هناك أكثر من تصريح للمتحدث الرسمي للحكومة العراقية يتم فيها التعبير علناً أو ضمناً، إن ماصدر عن وزير الخارجية هوشيار زيباري لايعبر عن وجهة نظر الحكومة هذا من جانب، ومن جانب أخر نجد إن بعضاً من القرارات التي تصدر عن رئيس الوزراء لاتجد قبولاً لدى أطراف سواء لنواب رئاسة الوزراء أو الوزراء أو لرئيس الجمهورية ونوابه، ويمتد هذا الأثر حينما نتناول العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية فيما يتعلق بالرؤى المتضاربة والاتهامات المتبادلة بمصادرة الرأي، إذ ترى الحكومة المركزية إن إقليم كردستان يصادر حق الحكومة المركزية في العديد من القضايا ذات الشأن الخارجي التي هي من ضمن اختصاصات المركز إلى درجة اتهامها أنها تتعامل كدولة مستقلة، فيما يرى الكرد إن المركز متمثلاً برئيس الوزراء يحاول إعادة إنتاج الديكتاتورية، وان تصرف حكومة إقليم كردستان ينسجم مع الدستور والمصالح الحيوية للعراق، وعليه فأن عدم واحدية صنع القرار السياسي الخارجي العراقي أدى إلى فشل العراق في التعامل مع قضايا عدة أو تحقيق نجاح جزئي في قضايا كان من المفترض بها إن تحقق نجاحاً تاماً، ولاشك إن الفوضى الناتجة عن ذلك ستؤدي في نهاية المطاف إلى إن يضع العراق قيوداً على نفسه بنفسه، وان يكون طرفاً غير فاعلاً في المحيطين الإقليمي والدولي، كما انه سيقلل من مكانة وهيبة وسمعة العراق خارجياً ويجعل من الدول الأخرى تتصرف تجاهه بنوع من عدم الجدية والاستخفاف به أحياناً ، ولعل السبب في ذلك حسب تقديرنا هو انه عندما يوجد توازن لعلاقات القوى قائم على أساس المعادلة الحسابية التقديرية للإكلاف والخسائر الناجمة عن التصعيد في العنف، فأنه يتم اتفاق فوقي على بناء نظام قائم على المحاصصة، فيصبح من الصعوبة بمكان تجنب الخلاف حول العملية السياسية، لوجود خلافات في الآراء حول المهام والواجبات والحقوق، لذا يجب وضع معايير تحكم مصالح وأهداف الدولة العراقية، ولاسيما في مجال السياسة الخارجية وعلى القوى السياسية كافة تكييف سياساتها معها، فضلاً عن أن تقوم كل قوة سياسية بالتنازل الطوعي عن جزء من أهدافها وأولوياتها وصولاً إلى تحقيق المصلحة الوطنية التي تصب في خانة بناء الدولة العراقية، لذا فان من أكثر المهام جدية هو صنع آلية واضحة وحقيقية لمنظومة ذات مرتكزات قائمة على الاستمرارية لاتخضع لهوى التغيير الحكومي الناتج عن أية انتخابات، بل إن مأسسة القرار السياسي الخارجي ووضعه في إطار مؤسساتي هو احد اشتراطات نجاح السياسية الخارجية العراقية في المستقبل.

أذن نخلص القول إلى أن السبيل الأمثل لدبلوماسية مستقبلية فاعلة يتمثل في رسم اتجاهات سياسة خارجية متكاملة ومتوازنة تعيد النظر في وضع أسس أو وسائل التغذية الاسترجاعية للدبلوماسية، اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية أم ثقافية، ويتم من خلالها التوصل إلى إمكانات دبلوماسية تنطلق من الداخل عبر تفاعل تلك الوسائل والأسس في هيكلية جديدة، ومن ثم التفاعل مع العالم الخارجي، فتصبح القوة الذاتية الايجابية دافعاً لعلاقات دولية

أفضل، ويصبح العامل الخارجي مكملاً لأدوات السياسة الخارجية من اجل تفعيل مسارات العمل الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣. وصولاً إلى بناء منظومة علاقات متكاملة وذات إبعاد متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية بما يسهم بالمحصلة النهائية في إضفاء صفة الخصوصية على عمل السياسة الخارجية العراقية ودورها الفاعل من خلال أدواتها المتعددة، ولاسيما الأداة الدبلوماسية بعدها الأكثر نجاعة لخدمة توجهات وأهداف الدولة العراقية للمرحلة القادمة.

الخاتمة

وفي ختام بحثنا الموسوم بـ (دور السياسة الخارجية العراقية في تفعيل الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣) توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

إن السياسة الخارجية العراقية لم تخل من الانجازات خلال الفترة الماضية، ويبدو أنها ستتعزز خلال الفترة القادمة ولاسيما بعد أخراج العراق من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك عن طريق تفعيل دور القنوات الدبلوماسية التي أسهمت في ترسيم وترصين علاقات ايجابية ذات صفة متوازنة ومتكاملة مع الدول الأخرى، ولاسيما دول الجوار الإقليمي، مما عد بحد ذاته انجازاً متميزاً للدبلوماسية العراقية، ويبدو إن هناك جملة من المتغيرات الأخرى التي تشكلت في مدركات صناع القرار باتجاه تعزيز الدور السياسي الخارجي للعراق، ومنها الدروس المستفادة من المرحلة السابقة، وبروز قوى سياسية جديدة وحراك سياسي جديد قائم على أساس تعزيز القناعة باتجاه التغيير، لاسيما إن الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات العراقية المسئولة عن صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي خلال الفترة الماضية تعد كافية لتؤهلها لتصحيح مساراتها خلال المرحلة القادمة، إذ ستتفاعل السياسة الخارجية العراقية ومن خلال قنواتها المتعددة ولاسيما الدبلوماسية لتكريس مقومات جديدة تصب في خانة الإدراك الأدائي الكفء الذي يستند إلى قاعدة الاستفادة من تجارب الماضي، لاسيما إن هناك قوى سياسية عراقية تدفع باتجاه تعديل مسارات السياسة الخارجية العراقية نحو مزيد من الانفتاح والتوازن في العلاقة مع دول العالم، ولاسيما دول الجوار، وإبداء المزيد من المرونة تجاه القضايا الإستراتيجية.

وفي ضوء ذلك يمكن لنا من خلال تحليل المفردات السابقة إن نقدم تصورات مستقبلية لاتجاهات السياسة الخارجية العراقية ودورها في تفعيل آليات الأداء الدبلوماسي لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، وذلك عن طريق الاستناد إلى المبادئ الأساسية الآتية التي سوف تسهم في تعزيز دور السياسة الخارجية في تفعيل مستويات الأداء الدبلوماسي للمرحلة القادمة ومنها:

١- التوازن في علاقات العراق الخارجية الدولية والإقليمية، إذ إن تحقيق ذلك سوف يضفي على علاقات العراق الخارجية نوعاً من التوازن والاستقرارية ويمنح المؤسسات العراقية المسئولة عن السياسة الخارجية مرونة واسعة وهامش اكبر من حرية العمل للتحرك الدبلوماسي الفاعل الذي يزيد من احتمالات إحراز المكاسب الايجابية التي تصب في خانة بناء الدولة العراقية.

٢- أبراز وحدة الموقف السياسي الخارجي للعراق، وحدة المصالح الوطنية حيال التعامل مع المعطيات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال سياسة خارجية عراقية منسجمة مع الرؤى المشتركة للقوى المشاركة في العملية السياسية في العراق.

٣- النزوع نحو مزيد من الاستقلالية بعيداً عن دائرة الاستقطابات الدولية والإقليمية، إذ إن البيئة الداخلية العراقية خلال المرحلة السابقة اتسمت بأنها مؤاتية للتدخلات والتأثيرات الخارجية في الشؤون الداخلية مقابل قصور واضح في قدرات العراق على إحداث الفعل التاثيري المتبادل حيال الدول الأخرى.

٤- التركيز على إن تكون توجهات السياسة الخارجية العراقية مستندة إلى قاعدة التأثر والتأثير المتبادل والمصالح المتبادلة بعيداً عن الاصطفافات الإقليمية والدولية والتركيز على بناء علاقات جيدة مع الجميع، ولاسيما دول الجوار الإقليمي لخدمة أهداف السياسة الخارجية العراقية للمرحلة القادمة.

٥- تعزيز درجة التفاهمات الداخلية العراقية حول المشتركات والثوابت الوطنية بين القوى السياسية كفيلة بصنع سياسة خارجية عراقية قادرة على احتواء جميع المهام الملقاة على عاتقها لمرحلة ما بعد إخراج العراق من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٦- تصفية الملفات العالقة والمؤجلة والبدء بملفات إستراتيجية جديدة، وهذا المبدأ قائم على أساس مشهد احتمالي يفترض تطبيق المبادئ التي اشرنا إليها فيما تقدم، إذ ستتهيأ بعدها مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية ممثلة بالسلطة التنفيذية وذلك من خلال الدور الأساس لوزارة الخارجية لإنهاء الملفات السابقة التي ألحقت الضرر بالمصالح العراقية وسمعة وهيبة الدولة العراقية، والتي سوف تسهم في بناء جسور الثقة بين الإطراف الدولية والإقليمية وتشجيع اعتماد الأساليب الحوارية وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية لحل الخلافات القائمة والمؤجلة.

٧- سيبرز دور الدبلوماسية في مجال تحقيق الأهداف والمصالح العليا للبلد عبر مبدأ تقليل الاكلاف وتعظيم الفوائد، لاسيما إن السياسية الخارجية العراقية أذا ما نجحت في تحقيق هذه الأهداف فأن ذلك سيكون المدخل الأساسي للشروع بملفات جديدة بناءة بعد إن تعزز القناعة لدى القوى الدولية والإقليمية، لاسيما دول الجوار الجغرافي والإقليمي بتوافر الشروط اللازمة لاستئناف ملفات الأعمار والاستثمار والاستقرار الاقتصادي الناتج عن الاستقرار السياسي النابع بدوره من استقرار العلاقة مع دول الإقليم ودول العالم عبر أقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية المتوازنة مع دول الإقليم ولاسيما العربية، ودول العالم الأخرى، لاسيما المؤثرة منها.

٨- أن التحديات التي ستواجه السياسة الخارجية العراقية خلال المرحلة القادمة ستتطلب منها انجازها وبطريقة متكاملة ومتوازنة من حيث الأداء، فعلى قدر التحدي تولد الاستجابة من اجل تحقيق جميع الأهداف المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية عن طريق صياغة معادلة مفادها:

تدعيم وترصين أداء مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية، فضلاً عن دورها في تشكيل منطلقات أساسية لعلاقات دولية وإقليمية متوازنة ومتكافئة مع دول العالم الأخرى.

٩- لابد من إجراء مراجعة وتقييم موضوعي للسياسة الخارجية العراقية ودورها في تفعيل آليات العمل الدبلوماسي بعد العام ٢٠٠٣ وذلك من خلال فريق من الخبراء والمؤسسات الفكرية المختصة ونخبة من أعضاء مجلس النواب بالإضافة إلى الدوائر ذات العلاقة في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى، وتوظيف الخبرات الدولية الناجحة، هولاء هم من ينبغي لهم العمل على رسم سياسة خارجية عراقية ناجحة تتجاوز إشكالية ضبابية الأهداف وقصور الأدوات اللازمة لتفعيل مسارات السلوك السياسي الخارجي عن طريق القنوات الدبلوماسية بما يؤمن لنا إعداد وتنفيذ سياسات خارجية ذات طابع دبلوماسي فاعل ومتكامل ومتوازن حيال الدول الأخرى وبما يحقق لنا أهداف الإستراتيجية القومية العليا للدولة العراقية.

الهوامش

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩،ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣١.

(٣) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥،ص ٢٣.

(٤) مازن إسماعيل الرمضاني، دراسة نظرية في السياسة الخارجية، الجزء الأول، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٦.

(٥) مرسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، سلسلة أفاق دولية، العدد(٢)، جروس برس، بلا، ص ٢١٤.

(٦) محمد السيد سليم،مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦-١٩٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٧.

(٨) المصدر نفسه، ص٨.

(9)Charles Hermann, policy classification:Akey to the comparative study of foreign policy: In James Rosenau, v. Davis, and M.East, eds, The Analysis of International politics, Newyork: free press, 1972,p.72.

(10)Jack plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, santa Barbara: A.B.C, 1982, p.7.

(١١) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣١.

*** الواقع إن مفهوم المصلحة الوطنية حسب تقديرنا يمثل مجموعة مترابطة تتعاق بالغايات بعيدة المدى وشبة المستقرة التي تتعامل مع أولويات الرقعة الجغرافية والشعب ودرجة تأمينها، أو درجة الرقي وتوفير الرفاه فيهما ولهما، ومن خلال استقراء للتجربة التاريخية والواقع الجغرافي، ولمجموعة الأطر النظرية الأكاديمية، فأننا نرى إن مصالح أي دولة تتعلق بركيزتين أساسيتين هما الأرض والشعب، ومنهما يمكن إن نشتق الخطوط العريضة لمصالح دولة ما.**

(١٣) نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ١٩٨٩، ص ٣٥٧.

(١٤) باسيل يوسف، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٦.وكذلك انظر: سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته، صيغه وتهديداته، (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية،

العدد(١٩)، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨،، ص ١٠-١١.

[١٥] المصدر نفسه، ص١١-١٥.

[١٦] نظام بركات وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٨.

[١٧] محمد عبد الجبار، نظرة تحليلية لخريطة المعارضة العراقية وتضاريسها، الموقع على شبكة الانترنت الدولية: www. Alsabah.com,13/5/2006

[١٨] رشيد عمارة ياس، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(١٤)، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٨.

[١٩] سعد ألعبيدي، العوامل النفسية في المصالحة العراقية وجوانب الإعاقة والتفعيل، مجلة دراسات عراقية، العدد(٩)، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، تموز، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

[٢٠] أنظر مسودة دستور جمهورية العراق، الجمعية الوطنية العراقية، أب، ٢٠٠٥.

[٢١] ا إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧-٢٠١٠، مستشارية الأمن القومي، جمهورية العراق، ص ١٣.

[٢٢] المصدر نفسه، ص ١٤.

[٢٣] د.إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٢٨.

[٢٤] المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٢٩.

[٢٥] محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٢.

[٢٦] مازن إسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية_ مجلة الحقوقي، العدد(١-٢)، كلية العلوم السياسية والقانون، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٢١-٢٢.

(27)George Allen Morgan, planning in foreign affairs: The state of the art, foreign affairs,vol (39), No(2), January, 1961, p.271-272.

[٢٨] محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩٥.وكذلك انظر، مازن إسماعيل الرمضاني، نحو تخطيط سياسي خارجي عربي، مجلة العلوم السياسية، العدد(١)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٦-٩٩.

[٢٩] عمر الجو يلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٠٥)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩٥-٩٦.

[٣٠] ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(٦٩)، مركز الأهرام، يوليو، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٦٧.

[٣١] محمد السيد سليم،، تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد(٩٨)، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٤٧-٤٩.

[٣٢] ودودة بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧-٧٨.

[٣٣] كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، ب.د، بغداد، ١٩٨٨، ص ٣٧-٣٩.

[٣٤] د.خيري عبد الرزاق جاسم،دبلوماسية التفاوض ودورها في تفعيل سياسة العراق الخارجية، في علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ٣٦٥-٣٦٦.

[٣٥] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٢.

[٣٦] أمير تاج الدين، التفاوض: علم فن المهارة، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص ١٤-١٥.

[٣٧] محمد سلمان طالع، السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كانون الثاني، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٥-٢٦.

[٣٨] أحمد داود أوغلوا، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل،ن الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٣-٥٤.

[٣٩] مثنى على حسين، تطوير استراتيجيات التفاوض لدعم الدبلوماسية العراقية، صحيفة الصباح العراقية، ٢٠٠٧/٦/٢٧.
[٤٠] مرسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، جروس برس، بيروت، د.ت، ص ١٨٢-١٨٣.
[٤١] رزاقي بسمة، القوى الفاعلة في صناعة القرار داخل الإدارة الأمريكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، دائرة العلوم السياسية، ٢٠٠٣-٢٠٠٣، ص ١٢.
[٤٢] المصدر نفسه، ص ١٢.
[٤٣] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، ط١، الكويت، ١٩٨٥، ص ٣٠٥.
[٤٤] عبد الناصر جندلي، نظرية صنع واتخاذ القرار، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
[٤٥] رزاقي بسمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
[٤٦] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.
[٤٧] المصدر نفسه، ص ٣٠٧.
[٤٨] عبد الناصر جندلي،مصدر سبق ذكره.
[٤٩] المصدر نفسه.
[٥٠] جنس لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد السيد سليم ومحمد بن احمد مفتي،عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود للنشر، ط١، الرياض،١٩٨٩، ص١٦.
[٥١] خضر عباس عطوان، أداء الدولة العراقية السياسي، وادوار العراق الإقليمية، وواقع العلاقة ومستقبلها، في علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي، وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢، ص٤٣٢.
[٥٢] خضر عباس عطوان، نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، دراسة علاقة القوى السياسية بالمصلحة الوطنية، ومدى إمكانية بناء الإستراتيجية، وقائع أعمال المؤتمر العلمي الأول لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ٣٠ تشرين الأول ، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٦١-٤٦٢.
[٥٣] طلعت رميح، المقاومة تحديات ما بعد اوباما، في التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة العراق أنموذجا، مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٥.
[٥٤] هند بطليموس، المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير، الموقع على شبكة الانترنت الدولية: www.annabaa.org.12/4/2009.
[٥٥] تقريران لمكتب العلاقات الخارجية الأمريكية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ترجمة: مها محمد، دمشق، ٢٠٠٧.
[٥٦] ظاهر محمد صكر ألحسناوي، سياسة العراق الخارجية انجازات متواصلة وثقة في المستقبل، دراسة منشورة في مركز دراسات النهرين.
[٥٧] المصدر نفسه.